الأمم المتحدة

A/C.3/57/SR.26

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
24 June 2003
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ويناويسير ..... (ليختنشتاين)

المحتويات

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ودورة تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة: ''المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين''

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع)*

(أ) القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع)

(ب) التنفيذ والمتابعة الشاملان لإعلان وبرنامج عمل دربان (تابع)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع)

---

* بندان قررت الجمعية العامة أن تنظر فيهما في آن معا.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-65971 (A)
0265971

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠.

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/C.3/57/L.19، وL.20/Rev.1 و L.21)

مشروع القرار *A/C.3/57/L.19*: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

١ - **السيدة فرايد** (السويد): تحدثت نيابة عن مقدمي مشروع القرار، فقالت إن عبارة ''عدم تعارض أية تحفظات مع هدف الاتفاقية ومقصدها أو تَعارُضها، بوجوه أخرى، مع القانون الدولي للمعاهدات'' قد حذفت من الفقرة ٧.

٢ - **الرئيس** قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية وأن البلدان التالية قد انضمت إلى مقدميه: إثيوبيا، أذربيجان، إريتريا، إكوادور، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بربادوس، بليز، بنما، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوليفيا، تايلند، توغو، تونس، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جنوب أفريقيا، جورجيا، الرأس الأخضر، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سورينام، الصين، غامبيا، غرينادا، غيانا، غينيا - بيساو، فترويلا، فيجي، قيرغيزستان، الكاميرون، كوبا، كولومبيا، كينيا، ليبريا، مدغشقر، ملاوي، منغوليا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، نيكاراغوا، هايتي، الهند.

٣ - **السيد فوكس** (الولايات المتحدة): تحدث توضيحا لموقف بلده من مشروع القرار A/C.3/57/L.19، فقال إن الولايات المتحدة تلتزم بأن تدرج على نحو كامل في سياستها الخارجية تعزيز حقوق الإنسان على نحو ما يتضح من الإجراءات التي اتخذتها في أفغانستان في مجال التعليم والعمالة والرعاية الصحية. ذلك أن الولايات المتحدة تؤيد الأهداف العامة للاتفاقية وتعتزم التصديق عليها بالرغم من أنها لا تزال لديها بعض التحفظات على نصها وعلى سجل اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. ومما يساورها القلق بشأنه أيضا لهجة مشروع القرار الذي يدعو الدول إلى أن تصدق على الاتفاقية بدل دعوتها إلى أن تنظر في التصديق عليها ولذا، فإن الولايات المتحدة لا تؤيد توافق الآراء المتوصل إليه بشأن مشروع القرار.

٤ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/57/L.19 بصيغته التي نقح بها شفويا.

٥ - **السيد لوه تاك كيت** (سنغافورة): قال إن بلده يؤيد الزخم العام الداعم لمشروع القرار ولكنه يلاحظ مع ذلك أن الفقرة ٧ لا تزال تتضمن حكما يحث الدول الأطراف على أن تعيد النظر بانتظام في تحفظاتها بهدف سحبها. فاتفاقية فيينا تميز بين التحفظات المسموح بها والتحفظات غير المسموح بها استنادا في ذلك إلى مدى تطابقها مع روح الاتفاقية. وليس من المناسب بالتالي أن تعيد الدول الأطراف نظرها في تحفظاتها بهدف سحبها.ذلك أن الهدف من التحفظات، السماح للبلدان بالانضمام إلى المعاهدات الدولية بأسرع ما يمكن مع تمكينها من بعض المرونة في الامتثال للالتزامات الواقعة عليها بموجب تلك المعاهدات. وتخشى سنغافورة من هذا الاتجاه الواضح غير المشجع على إبداء التحفظات وهي تسحب موقفها هذا على جميع مشاريع القرارات المتعلقة بهذه المسألة.

مشروع القرار *A/C.3/57/L.20/Rev.1*: العمل من أجل القضاء على الجرائم المرتكبة ضد المرأة باسم الدفاع عن الشرف

٦ - **السيد هوف** (هولندا): تحدث نيابة عن مقدمي مشروع القرار، فوجه الانتباه إلى التنقيح الذي أدخل على الفقرتين الأولى والسابعة من الديباجة وعلى الفقرة ١ (أ) من

النص الجديد. وقال إن الفقرة الثالثة من الديباجة ينبغي حذفها.

٧ - **الرئيس:** قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية وأن البلدان التالية تريد الانضمام إلى مقدميه: أذربيجان، أوروغواي، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بوتسوانا، زمبابوي، سانت تومي وبرينسيبي، السلفادور، سوازيلند، غرينادا، غواتيمالا، فانواتو، فنزويلا، كولومبيا، ليختنشتاين، مدغشقر، ملاوي، ناميبيا، نيكاراغوا، هايتي، الولايات المتحدة الأمريكية.

٨ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/57/L.20/Rev.1 بتوافق الآراء بصيغته التي نقح بها شفويا.

٩ - **السيد أندرابي** (باكستان): قال إن باكستان انضمت إلى توافق الآراء وإن كانت ترى أن الانتقائية ليست أفضل طريقة لحل المسألة.

١٠ - **السيدة خليل** (مصر): قالت إن مصر أيدت توافق الآراء وإن كانت ترى أن مشروع القرار بحاجة إلى أن تدخل تعديلات عليه. ولبلدها عدة تحفظات أهمها الطابع الانتقائي المتمثل في حصر الجرائم المرتكبة ضد المرأة في الجرائم التي ترتكب ضدها باسم الدفاع عن الشرف دون سواها من الجرائم الأخرى التي ترتكب ضد المرأة كالعنف المترلي وهي جرائم لا بد، للقضاء عليها، من زيادة الاهتمام بها واتخاذ إجراءات جماعية بشأنها. وتأمل مصر في أن تحسن مشاريع القرارات المقبلة بحيث تغطي جميع جوانب العنف ضد المرأة.

١١ - **السيد آلاي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفد بلده أعرب منذ البداية عن تأييده التام لأي مبادرة يتخذها المجتمع الدولي لتعزيز حقوق المرأة ومكافحة الجرائم التي تستهدف المرأة بأي حال من الأحوال. بيد أن مثل هذه المبادرة لا بد من أن تتوخى نهجا متزنا وألا تكون انتقائية، فتستهدف مظهرا وحيدا من الجرائم التي ترتكب ضد المرأة، وإنما لا بد لها من أن تغطي الجوانب التي سبق أن تم الاتفاق عليها في مؤتمر بيجين والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين في جانبيهما المتعلقين بالجرائم التي ترتكب ضد المرأة بما فيها الجرائم التي ترتكب ضدها باسم الدفاع عن الشرف.

١٢ - وقد اقترح وفده بعض التعديلات لإدخالها على المشروع وبخاصة في الفقرة الرابعة من الديباجة، بيد أنه وأمام رفض بعض الوفود لتلك التعديلات، ولما كان مشروع القرار قد وضع لتعزيز حقوق المرأة، خير وفده ألا يلح في اقتراحه على أن يكون مفهوما أن نص مشاريع القرارات المقبلة سينقح بما يراعي تلك الشواغل التي أثارها وفد بلده.

مشروع القرار *A/C.3/57/L.21*: تحسين وضع المرأة في منظومة الأمم المتحدة

١٣ - **السيد بيغ** (نيوزيلندا): تحدث نيابة عن مقدمي مشروع القرار، فتلا التنقيحات الشفوية التي أدخلت على مشروع القرار. وقال إن الفقرة الخامسة من الديباجة ستحذف، وأنه ستضاف في الفقرة ٦ (و) عبارة ''على النحو المبين في منهاج عمل بيجين'' وأن الأسطر الخمسة الأولى من الفقرة ٦ (ح) ستنقح ليصبح نصها كالآتي ''لمواصلة العمل من أجل زيادة تعزيز سياسة التصدي للمضايقات وبخاصة التحرش الجنسي وذلك، بتوخي جملة أمور من بينها كفالة التنفيذ الكامل للمبادئ التوجيهية لاعتمادها في المقر وفي الميدان ومما يشجعها في هذا السياق، العمل الذي تقوم به إدارة عمليات حفظ السلام المتمثل في وضع توجيهات تستعين بها بعثات حفظ السلام مرجعا للتعامل مع حالات التحرش الجنسي.

١٤ - **الرئيس:** قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية وأن البلدان التالية قد انضمت إلى مقدميه: إثيوبيا، أذربيجان، إريتريا، إسبانيا، إكوادور، ألمانيا،

إندونيسيا، أوغندا، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بليز، بنما، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، بوليفيا، تايلند، توفالو، تونس، جامايكا، جمهورية تترانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الدانمرك، الرأس الأخضر، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سري لانكا، السلفادور، السودان، السويد، سيراليون، الصين، غرينادا، غيانا، غينيا - بيساو، فرنسا، فنزويلا، فنلندا، فييت نام، قيرغيزستان، كمبوديا، كولومبيا، كينيا، لكسمبرغ، مالي، مدغشقر، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، موريتانيا، النمسا، هايتي، الهند، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان.

١٥ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/57/L.21 بصيغته التي نقح بها شفويا.

١٦ - **السيدة هاشيميتو** (اليابان): قالت إن اليابان تؤيد بقوة الوجهة التي يتجهها مشروع القرار القائمة على ميثاق الأمم المتحدة وهو ما جعلها تنضم إلى توافق الآراء . بيد أن حكومتها يساورها القلق من لهجة مشروع القرار في بعض مواضعه وبخاصة ما ورد فيه في الفقرة السابعة من الديباجة عن نقص تمثيل المرأة من رعايا بعض البلدان. ذلك أن هناك بلدان أعضاء ناقصة التمثيل هي أيضا ومنها بخاصة اليابان ولكنها من فئة غير فئات البلدان المقصودة بتلك الإشارة فهذه الفقرة والفقرتان ٣ و ١٠ (أ) لا تراعي بما فيه الكفاية شواغل الدول الأعضاء غير الممثلة والدول الناقصة التمثيل وهي فقرات لا تتسق مع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في السابق بشأن تحقيق التوزيع الجغرافي العادل.

١٧ - وينبغي النظر في وضع المرأة في الأمم المتحدة عندما تنظر الجمعية العامة في البند ١١٨ من جدول الأعمال (إدارة الموارد البشرية).

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة: "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين" (تابع) (A/C.3/57/L.22 و L.28)

مشروع القرار *A/C.3/57/L.22*: القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة بما في ذلك الجرائم المحددة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة: ''المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين''

١٨ - **السيد اندرابي** (باكستان): تحدث نيابة عن مقدمي مشروع القرار، فقال إنه ينبغي أن يستعاض في الفقرة ٥ عن لفظة ''إدارية'' بلفظتي ''تشريعية شاملة''.

١٩ - **الرئيس:** قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية وإن البلدان التالية قد انضمت إلى مقدميه: الأرجنتين، إريتريا، إكوادور، أوروغواي، أوغندا، بابوا غينيا الجديدة، بوركينا فاسو، بوروندي، بوليفيا، بيلاروس، تايلند، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، زمبابوي سانت تومي وبرينسيبي، السنغال، عمان، غانا، غينيا - بيساو، فنزويلا، فيجي، كازاخستان، كولومبيا، الكونغو، كينيا، ليبريا، مدغشقر، ملديف، منغوليا، موزامبيق، نيبال.

٢٠ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/57/L.22 بصيغته التي نقح بها شفويا.

مشروع القرار: *A/C.3/57/L.28* متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ الكامل لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة

٢١ - **السيدة ليتون** (شيلي): عرضت مشروع القرار الذي كان الرئيس قد قدمه بناء على مشاورات غير رسمية، فقال إن قرارات مماثلة ظلت تقدم منذ عام ١٩٩٥ حفاظا على الزخم الناشئ عن إعلان ومنهاج عمل بيجين. وقد وضع النص الحالي على منوال مشروع القرار الذي اعتمد في الدورة السادسة والخمسين وإن تم تنقيح بعض الأجزاء بما يراعي الأحداث التي جدت في العام الماضي.

٢٢ - **الرئيس:** قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

٢٣ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/57/L.28 بصيغته التي نقح بها شفويا.

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع) (A/57/3)

(أ) **القضاء على العنصرية والتمييز العنصري** (تابع) (A/57/18، A/57/83-E/2002/72، A/57/204 و 333 و 334)

(ب) **التنفيذ والمتابعة الشاملان لإعلان وبرنامج عمل دربان** (تابع) (A/57/443 و 444)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع) (A/57/178 و 312)

٢٤ - **السيد أحمد** (العراق): قال إن مكافحة العنصرية والتمييز العنصري كان في صميم أنشطة بعثة الأمم المتحدة منذ إنشائها لأنهما ينتهكان كرامة الإنسان وحريته. كما أنهما يمثلان تعديا على حقوق الإنسان وتحديا للسلام والأمن الدوليين. وبالرغم مما حقق من تقدم في جميع أنحاء العالم في مجال مكافحة العنصرية، وبالرغم من النتائج الهامة لمؤتمر دربان، فإن الكثير من البلدان لا يزال يعاني من النزاعات الإثنية واندلاع الممارسات العنصرية التي تستهدف ضعاف الحال كالمهاجرين واللاجئين والأقليات الإثنية أو الدينية. وتؤدي هذه الممارسات إلى انعدام المساواة الاقتصادية والاجتماعية وانعدام الاستقرار.

٢٥ - وأن أكثر ما يثير القلق أن العنصرية أصبحت تتخذ اليوم أشكالا ماكرة يتعذر كشفها ومكافحتها من خلال التشريعات. فهي أسكان تشمل استخدام وسائل الاتصالات الحديثة. وتبث المواقع الشبكية التي ظهرت بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، الدعاية وتحرض على كراهية المسلمين والعرب. وينبغي فضح هذه الممارسات التي يشجع عليها العنصريون وإنشاء مواقع أخرى تتصدى للعنصرية وتفضح مخاطرها.

٢٦ - ولقد عانى الشعب العراقي كثيرا من التمييز العنصري، وأن معاناتهم الناشئة عن حظر ظالم قتل ما يزيد على ١,٧ مليون نسمة معظمهم من السكان، إنما هي وليدة - بما لا يدع مجالا للشك - سياسة عنصرية هدفها نسف الوحدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد وتقسيمه إلى أعراق وملل. كما أن الاعتداءات الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني والممارسات التمييزية وتقتيل وقمع المدنيين وبخاصة الأطفال ومصادرة أراضيهم وتدمير ممتلكاتهم إنما هو أيضا انتهاك واضح لجميع القرارات الدولية ذات الصلة.

٢٧ - ولا سبيل إلى إقامة عالم قوامه العدالة والمساواة دون مكافحة العنصرية. ولذا فإنه لا بد من أن تتوفر المسؤولية القانونية والسياسية والإنسانية لتتسنى الاستجابة لتطلعات جميع الشعوب التي تعاني من هذه العنصرية ويتسنى تأييد إعلان وبرنامج عمل دربان. ويتعين، بالإضافة إلى ذلك، أن

يتولى المجتمع الدولي رصد جميع الممارسات العنصرية الجديدة من خلال منظمة الأمم المتحدة.

٢٨ - **السيد لويس** (أنتيغوا وبربودا): تحدث نيابة عن الدول الأعضاء الـ ١٤ للجماعة الكاريبية والأعضاء أيضا في الأمم المتحدة (أذربيجان، أوروغواي، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بوتسوانا، زمبابوي، سانت تومي وبرينسيبي، السلفادور، سوازيلند، غرينادا، غواتيمالا، فانواتو، فنزويلا، كولومبيا، ليختنشتاين، مدغشقر، ملاوي، ناميبيا، نيكاراغوا، هايتي، الولايات المتحدة الأمريكية). وقال إن دول الجماعة تعتبر مسائل العنصرية والتمييز العنصري ضاربة في القدم. فهذه الدول نشأت بعد قرون من الاستعمار اتسمت بالعبودية وبأشد أشكال الاستغلال وحشية فيما يعد بالتأكيد جريمة ضد الإنسانية. وقد تطورت منطقة الكاريبي دون الإقليمية لتصبح أول مجتمع يتحول فيها السود المستعبدين من سكان أفريقيا إلى ما يشكل الأغلبية على الأقل في العديد من دولها الأعضاء بعد تحرير شعوبها الأصلية. وكانت قد أنشئت في الأثناء نظم ينتفع منها المستعمرون تقوم على تجارة الرق والاسترقاق.

٢٩ - ووجدت دول الجماعة عزاء في كون مظاهر العنصرية والتمييز العنصري الحديثة ليست ردود فعل غريزية لدى بني البشر وإنما هي ظاهرة اجتماعية وثقافية وسياسية تتمخض عن عدة عوامل من بينها الحروب والغزوات العسكرية وتجارة الرق والاسترقاق. وتعود الظروف الحالية لانعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية بها في جانب كبير منها إلى هذه المظالم التاريخية. وتؤيد الجماعة اتخاذ مبادرة لتقويم هذا الأمر كالمسارعة بالتخفيف من الديون واعتماد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وكان هذا التحليل الموضوعي والتاريخي هو الذي حدا بالمجتمع الدولي إلى أن يعقد في عام ٢٠٠١ المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ويعتمد إعلان وبرنامج عمل دربان. وتأمل دول الجماعة أن تكون عنصرية الزمن الغابر قد ولت مع بداية الألفية الثالثة وهي العنصرية التي طالما خبرها سكان منطقة الكاريبي وكلفتهم خسائر بشرية فادحة.

٣٠ - وتؤيد دول الجماعة تأييدا تاما قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٥٦ بشأن العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري والقرار ٥٦/٢٦٦ بشأن التنفيذ والمتابعة الشاملين للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والقرار ٥٦/٢٦٧ بشأن التدابير الرامية إلى مكافحة الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وقد رحبت هذه الدول أيضا بالجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبدعوتها الجمعية العامة إعلان عام ٢٠٠٤ سنة دولية للاحتفال بذكرى مكافحة العبودية وإلغائها. وهي تؤيد تأييدا كاملا المقترح الداعي إلى اعتبار عام ٢٠٠٤ الذكرى السنوية المائتين لميلاد هايتي، أول دولة تنشأ بعد إلغاء نظام العبودية، وإلى اعتبار ثورة هايتي التي اندلعت في عام ١٨٠٤ رمزا لانتصار مبادئ الحرية والمساواة والكرامة وحقوق الفرد واعتبارها حدثا يرمز إلى بدء تحرير الشعوب ونشوء دول، لا منطقة البحر الكاريبي فقط بل والأمريكيتين أيضا. ذلك أن الدور التاريخي لليونسكو في هذه المسائل معروف جيدا وبخاصة فيما يتعلق بالمشروع الناجح، مشروع إحياء ذكرى طريق العبودية وهو المشروع الذي بذلت فيه قصارى الجهود لكسر الصمت المحيط بمسألة تجارة العبيد عبر المحيط الأطلسي وذلك بإجراء مراجعة علنية للمعلومات العلمية المتوفرة بشأن هذه الحقبة الصعبة من تاريخ الإنسانية جمعاء.

٣١ - وجدير بالذكر أنه في سبيل تنفيذ إعلان وبرنامج عمل دربان، عقدت في مدينة مكسيكو في تموز/يوليه ٢٠٠٢ الحلقة الإقليمية لمنطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

الكاريبي. ودعت هذه الحلقة حكومات بلدان المنطقة إلى أن تنفذ خطط عمل وطنية من خلال لجان وطنية ذات قاعدة تمثيلية واسعة النطاق. وأوصى الخبراء أيضا بأن تعتمد الحكومات سياسات وطنية لمكافحة التمييز العنصري بدءا بإجراء مشاورات مكثفة مع الفئات السكانية المعنية. وجرت الدعوة أيضا إلى جمع إحصاءات رسمية على جميع المستويات للتعريف بمن يوجد في المنطقة من جماعات تنحدر من أصل أفريقي. وحث الخبراء الدول على أن تضاعف جهودها لكفالة أن تصدق على مشروع الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية وذلك قبل أن تنتهي في ٢٠٠٤ السنة الدولية للشعوب الأصلية في العالم ودعت لجنة حقوق الإنسان إلى أن تنشأ لجان متخصصة لمراجعة الأحكام القانونية التي تنظم العلاقات بين الشعوب الأصلية والدول. وورد فيما ورد من استنتاجات خلص إليها الاجتماع أن على الدول أن تتأكد من أن خططها الوطنية تشدد على ضرورة مكافحة العنصرية في إطار نظم عدالتها الجنائية وتسير حملات توعية للتصدي للأفكار الجاهزة ووضع برامج للقضاء على الأفكار النمطية العنصرية والمتحيزة ضد المرأة ينطلق في وضعها من المواد الدراسية.

٣٢ - وكانت حلقة الخبراء المماثلة التي عقدت لفائدة منطقة أفريقيا في نيروبي في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، بمثابة مساهمة حاسمة لتنفيذ القرارات التي اتخذت في مؤتمر دربان. وعلى نحو ما جرى في الحلقة التي عقدت لفائدة منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، نظر الخبراء في مجموعة من المسائل وأصدروا توصياتها باتخاذ إجراءات على المستويات، الوطني والإقليمي والدولي. وتقيم هاتان الحلقتان الإقليميتان الدليل على أن المجتمع الدولي يعمل بسرعة من أجل أن تراعى اتخاذ القرارات الوطنية والدولية السياسات التي اعتمدت في مؤتمر دربان. وتشدد دول الجماعة على ضرورة التعجيل في وتيرة هذا الزخم ليتسنى إلغاء جميع أشكال العنصرية.

٣٣ - **السيد شورتي** (ليختنشتاين): قال إن تصديق ليختنشتاين على الاتفاقية الدولية والقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وسنها تشريعات في هذا الصدد قد زاد من الوعي بضرورة التصدي لكراهية الأجانب والتمييز العنصري من خلال الإدماج الكامل لجميع قطاعات المجتمع. والاستعدادات جارية أيضا لإلحاق ليختنشتاين بالدول التي توافق على أن ينظر في شكاوى ترفع عليها بموجب الإجراء المنصوص عليه في المادة ١٤ من الاتفاقية.

٣٤ - وثلث السكان المقيمين في ليختنشتاين من أصل ٨٠ بلدا أجنبيا. ولذا فهي بالمعنى الحرفي للعبارة قرية عالمية، يجب أن تقع فيها مسؤولية الإدماج الرئيسية لا على الدولة فقط بل وعلى جميع أفراد المجتمع. وقد أدى تزايد الوعي إلى اتخاذ عدة مبادرات مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وتم إنشاء جمعية للتعليم المتعدد الثقافات وأطلقت الحكومة خلال العام الحالي جائزة عام ٢٠٠٢ للتنوع التي تدعو الأفراد والجماعات إلى اقتراح مشاريع لتعزيز فهم الآخر وقبوله.

٣٥ - ولا تؤيد حكومته كل ما يرد في إعلان وبرنامج عمل دربان ولكنها مقتنعة بأنهما خطوة كبيرة نحو القضاء على العنصرية. فهما الدعامتان الأساسيتان اللتان اعتمدت عليهما حكومته في صياغة خطة عملها الوطنية للقضاء على العنصرية وكراهية الأجانب. وستراعي هذه الخطة أيضا توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التي نظرت مؤخرا في التقرير الوطني الأول لليختنشتاين. ويجري حاليا تنفيذ إحدى التوصيات وهي التوصية الداعية إلى أن يدرج منظور حقوق الإنسان ضمن المواد التدريبية لضباط الشرطة.

٣٦ - واستأثر التصدي للتمييز العنصري والقضاء عليه بالاهتمام عندما قامت اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب بزيارتها الثانية لليختنشتاين في بداية عام ٢٠٠٢. ومن المتوقع أن يصدر تقرير اللجنة في ربيع عام ٢٠٠٣ وستدرج استنتاجاتها ضمن الخطة المشار إليها.

٣٧ - وغالبا ما تكون العنصرية ناتجة عن الخوف من الآخر باعتباره يشكل خطرا على الثقافة أو الهوية. وهذه ظاهرة للدفاع عن النفس مبنية على مفهوم خاطئ ينظر فيه إلى الثقافة على أنها لا تتحرك ومن واجب العرب حمايتها ضد كل ما هو أجنبي. والثقافة والهوية شيئان متحركان وهما نتاج لتعامل الجميع فيما بينهم ولا يمكن المحافظة عليهما بالتشبث بمفاهيم كالعقلية أو الإثنية أو العرق. وينبغي بذل جهود كبيرة لإذكاء وعي مجتمعاتنا الحاضرة بحراك مفهوم الهوية وبضرورة النظر إلى الآخر باعتباره مشاركا فاعلا في عملية الخلق المتواصلة المولدة لماهية الثقافة والهوية.

٣٨ - فإذكاء الوعي وقبول الآخر والاختلاف يندرجان في صميم جهود القضاء على العنصرية وكراهية الأجانب. وهذا كل ما ينبغي القيام به، على ما يبدو، في هذه الأجواء غير المواتية اعتبارا لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المهولة. وينبغي ألا يغيب عن الأذهان لا بدافع الخوف أو الدفاع عن النفس أن الجميع يحق لهم دون تمييز أن يتمتعوا بحقوق الإنسان. وينبغي ألا يغيب عن الأذهان كلما بدا أن الأحداث تدفع في الاتجاه المعاكس، أن حقوق الإنسان ليست عرضية بل ضرورة لا بد منها. فهي متأصلة في صميم القيم الحضارية.

٣٩ - **السيد عثمان** (الجزائر): قال إن المجتمع الدولي يعلم منذ أمد طويل علم اليقين أن العنصرية والتمييز العنصري من أخطر انتهاكات حقوق الإنسان. وتجابه البشرية حاليا مظاهر العنصرية وكراهية الأجانب والتعصب القائمة على فكرة التفوق العرقي والسيطرة والاستبعاد. فبدلا من أن يكون الآخر مصدر إثراء وتكامل يصبح ذريعة للرفض والتمييز ويصبح فوق ذلك عذرا سهلا للطموحات القومية والمصالح الانتخابية الضيقة لبعض الأحزاب السياسية والمصالح الفئوية والمقصورة على بعض الحكومات. وقد تفاقمت هذه الحالة للأسف في الآونة الأخيرة مما أدى إلى زيادة التعصب والدعاوى العنصرية ورفض الآخر.

٤٠ - وقد وضع مؤتمر دربان استراتيجية عالمية جديدة لمكافحة الفقر. وينبغي للبشرية أن تتخذ إجراءات لهذا الغرض ولكفالة ألا تصبح نتائج المؤتمر حبرا على ورق. وتؤيد الجزائر تأييدا كاملا إنشاء آليات متابعة وترحب بإنشاء وحدة في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان يعهد إليها بمكافحة التمييز. وقد أيدت حكومته أيضا الاقتراح الداعي إلى تعيين خمسة خبراء مستقلين لكفالة التنفيذ الكامل لإعلان وبرنامج عمل دربان.

٤١ - فحق تقرير المصير مكن الشعوب الخاضعة للسيطرة الأجنبية من أن تنال استقلالها وأدى إلى زيادة اكتساب الأمم المتحدة لبعدها العالمي. بيد أن مهمة إنهاء الاستقلال التي تقوم بها المنظمة ستظل غير منتهية ما دام هناك بعض الشعوب المحرومة من حرية ممارسة حق تقرير المصير. ففي جدول الأعمال المطروح على الأمم المتحدة فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار، لا يزال هناك ١٦ إقليميا غير متمتع بالحكم الذاتي. وفيما يتعلق بفلسطين المحتلة. فإن الحل الأوحد الذي قد يعيد السلام والأمن إلى الشرق الأوسط إنما هو حل شامل ودائم يقوم على ممارسة الفلسطينيين لحقوقهم غير القابلة للتصرف المتمثلة في تقرير المصير وإعلان الاستقلال في دولة عاصمتها القدس وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وفي أفريقيا، ما زال شعب الصحراء الغربية ينتظر نيل فرصته لتقرير مصيره وممارسة حقه في تقرير المصير دون أي عائق على النحو المنصوص

عليه في خطة التسوية التي تظل الإطار الوحيد المقبول من طرفي النزاع ومن المجتمع الدولي.

٤٢ - **السيد شي بوهو** (الصين): قال إن وفده يساوره قلق عميق إزاء استمرار الصراع الإسرائيلي الفلسطيني والمأزق الذي تردت إليه عملية السلام في الشرق الأوسط. وشدد على أن إعطاء الفلسطينيين حقوقهم وبخاصة حق تقرير المصير هو العنصر الأساسي في تحقيق السلام الدائم في المنطقة. وأعرب عن أمله في أن تنفذ إسرائيل بالفعل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتتوقف عن أعمالها العسكرية في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية وتهيئ الظروف اللازمة لاستئناف محادثات السلام.

٤٣ - وعملا بقرار الجمعية العامة ١٤١٤ (د-١٥)، فإن تقرير المصير حق للشعوب الرازحة تحت العدوان والاحتلال الأجنبيين وينبغي ألا ينظر إلى ذلك باعتباره أمرا يسمح بانتهاك السلامة الإقليمية وسيادتها. فعلى مر السنين، كان مبدأ تقرير المصير يستخدم ذريعة لنسف سيادة الصين ووحدة أراضيها ولكن وفده مقتنع بأن مثل هذه المحاولات مخالفة للقانون ومآلها الفشل.

٤٤ - وتحدث عن مسألة العنصرية، فقال إن حكومته ترحب بنتائج مؤتمر دربان الذي كان منعرجا بالنسبة لجميع الدول في جهودها الرامية إلى تعزيز تشريعاتها المحلية في هذا المجال. ومن الأهمية بمكان معالجة الأسباب العميقة فضلا عن عوارضها وذلك بالقيام في جملة أمور بوضع برامج تثقيفية في مجال حقوق الإنسان وإقامة حوار بين مختلف الأعراق لإقامة الدليل على أن الفروق العرقية والثقافية ليست مصدرا لنزاع عالمي ولكنها نقطة انطلاق للتكامل العالمي.

٤٥ - **السيد خليل** (مصر): قال إن العنصرية تمثل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان. فبالرغم من جميع الجهود التي تبذل للقضاء عليها فإن العنصرية لا تزال مستمرة وغالبا ما تكتسي أقنعة جديدة. ويرحب وفده بتقرير المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية (A/57/204) ويعرب عن قلقه الكبير إزاء تنامي العنصرية وكراهية الأجانب في العالم وبخاصة ضد المهاجرين، واللاجئين. كما أن هجمات أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية أدت إلى وصم المسلمين والعرب بأنهم إرهابيون. وهناك أيضا ثقافات يرى أصحابها أنها تعتبر متفوقة عن غيرها مما زاد من الصدامات بين الأفراد والجماعات وغذى ظاهرة العنصرية. فهذه الآراء العنصرية تعيدنا إلى فترة قبيحة من تاريخ العالم كتلك التي سادت فيها النازية أو الإمبريالية واستغلال البشر. ويتعرض المهاجرون أيضا للعنصرية بسبب العرق ونوع الجنس والدين واللغة أو لون الجلد وبخاصة بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وتحث مصر على إجراء تحريات شاملة بشأن هذه الممارسات عملا في ذلك بإعلان وبرنامج عمل دربان. وينبغي أيضا دراسة ظاهرة العولمة وآثارها على حقوق الإنسان.

٤٦ - ويؤكد وفده أن الحق في التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على جميع مظاهر عدم الإنصاف الاقتصادية والسياسية وفتح حوار بين الحضارات يكتسيان أهمية حيوية في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري. ويؤكد إعلان دربان أن الأمبريالية أفضت إلى العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وأن الإعلان يدين هذه الظواهر أينما ومتى ظهرت.

٤٧ - ومن مظاهر العنصرية معاناة الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال الإسرائيلي وحالته التي لا يمكن تجاهلها. ولا يفهم وفدها لماذا يتواصل هذا الاحتلال والحال أن الشعب الإسرائيلي نفسه ظل مشتتا لمدة قرون ومحروما من حقوق الإنسان. فكيف يمكن لإسرائيل أن تنتهك حقوق الفلسطينيين على هذا النحو الصارخ والحال أن الشعب الإسرائيلي عانى من نفس المصير. وينبغي لإسرائيل أن تضع

حدا لاحتلالها في سياق عادل وسلام شامل يقوم على قرارات الأمم المتحدة ومقايضة الأرض بالسلام.

٤٨ - **السيد كيركتلي** (المملكة العربية السعودية): قال إنه بالرغم من مرور أكثر من نصف قرن، ما زال الفلسطينيون يعانون من الاحتلال الإسرائيلي القمعي الذي ينتهك جميع المبادئ الدينية والإنسانية والأخلاقية والقانونية. ومنذ إنشاء إسرائيل وهي لا تكترث لأرواح العرب الذين سلطت عليهم ظلمهم وسلبتهم ممتلكاتهم. وقد هاجمت أكثر من مرة البلدان المجاورة لها وارتكبت جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دير ياسين وصبرا وشاتيلا وغيرها. والشعب الفلسطيني كغيره من الشعوب من حقه التمتع في تقرير المصير وأن تكون له دولته المستقلة وفقا للميثاق والاتفاقيات الدولية. ولكن إسرائيل تتجاهل قرارات الأمم المتحدة الملزمة وتتحداها.

٤٩ - فالعنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة إنما هو نتيجة لبناء إسرائيل للمستوطنات وتوسعها وإجراءاتها القمعية وبخاصة مصادرة الأراضي وهدم المنازل وتدمير البنى التحتية للاقتصاد الفلسطيني. وعلى المجتمع الدولي أن يؤيد الشرعية الدولية ويقف إلى جانب الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل تقرير المصير ونيل الاستقلال.

٥٠ - **السيدة كلارك** (بربادوس): قالت إن بلدها تحول إلى مجتمع متماسك متعدد الأعراق تحترم فيه حقوق الأفراد تتبوأ فيه روح التسامح والمساواة أعلى الدرجات بالرغم من تاريخه الذي لطخته العبودية بمظالمها.

٥١ - ولهذا السبب بالذات، فإن القرار غير الموفق الذي اتخذه مؤخرا المؤتمر الدولي للمنظمات غير الحكومية الذي انعقد في بربادوس قرار يثير حنق حكومة وشعب بربادوس إلى أبعد حد. وقد انعقد مؤتمر المنظمات غير الحكومية للأفارقة المنحدرين من أصل أفريقي المعني بمتابعة مؤتمر دربان لعام ٢٠٠١ العالمي لمكافحة العنصرية، بهدف معلن أي البناء على التقدم المحقق في المؤتمر العالمي. وللأسف، فإن القرار المثير للانقسام الذي اتخذه المؤتمر لم يفعل سوى القليل لدفع هذه القضية. وفي آب/أغسطس ٢٠٠١، اجتمع أشخاص من جميع الأعراق في دربان، جنوب أفريقيا، للدخول في حوار صريح وهام لاجتثاث التمييز العنصري والتعصب من وجه عالمنا المعاصر. وقد قرر مؤتمر الأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي الذي تشكل على هامش مؤتمر دربان أن ثمة حاجة لمتابعة نتائج مؤتمر المنظمات غير الحكومية وقد عقد في بربادوس نظرا لما قامت به بربادوس تحديدا من دور حاسم في التوصل إلى توافق آراء في هذا الشأن.

٥٢ - بيد أن مؤتمر المنظمات غير الحكومية اعتمد قرارا يمنع بالفعل غير المنحدرين من أصل أفريقي من المشاركة في المداولات. ولم تمثل حكومة بربادوس رسميا ولم تشارك في اتخاذ هذا القرار. وهي تريد، والحالة هذه، أن توضح موقفها: إنها لا تؤيد الفصل بأي شكل أو العنصرية بأي وجه وتعترض اعتراضا راسخا على أي محاولة للفصل بين الناس على أساس العرق أو الأصل الإثني. ولم تتخذ أي إجراءات للاستجابة للنداءات التي وجهها إلى المؤتمر المدعي العام لبربادوس وطلب فيها منح إلغاء القرار.

٥٣ - وجاءت هذه الحادثة المؤسفة لتذكّر بأن هناك عملا كبيرا ما زال يتعين إنجازه. والعنصرية لا يمكن القضاء عليها إن لم يكن هناك حوار بين جميع أصحاب المصلحة. ويجب كذلك مراعاة مبادئ التسامح أثناء المداولات المتواصلة داخل الأمم المتحدة بشأن العنصرية.

٥٤ - وتظل بربادوس ملتزمة بتنفيذ برنامج عمل دربان في جميع أنحاء العالم وهي تؤيد القول بأن تجارة الرق عبر الأطلسي جريمة ضد الإنسانية. ويجب أيضا التنديد بالتمييز القائم في منطقة الكاريبي ضد المنحدرين من أصل أوروبي

أو هندي الرازحين في أغلال العبودية. فالبحث الشامل بشأن مثل هذه المسائل إنما يجب أن يشكل المهمة الأولية لمركز دولي للدراسات المتعلقة بتعدد الأعراق والثقافات ومن شأن جامعة ويست إنديز أن تمثل مكانا مناسبا لاحتضان هذا المركز وهي جامعة متميزة بتعددها الإثني والديني.

٥٥ - وينبغي الثناء على مجموعة المنظمات غير الحكومية لمبادرتها التي تحاول فيها دفع تنفيذ برنامج عمل دربان قدما. ويجب أن تترجم جهودها إلى عمل على مستوى جدول الأعمال العالمي. وتؤيد بربادوس في هذا الصدد إنشاء فريق عامل حكومي دولي ينفذ برنامج العمل وفريق عامل من الخبراء يعنى بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي. وسيظل العبء قائما على الدول حتى تمارس إبداء الإرادة السياسية وتحشد الموارد للمضي بالعملية قدما.

٥٦ - **السيد ولد دداش** (موريتانيا): قال إن التمييز العنصري هو الذي يقف وراء الكراهية العرقية والإثنية التي ابتليت أفريقيا بها. ولمكافحة هذه الكراهية، يجب تعبئة المجتمعات لتتحمل قدرا أكبر من المسؤولية عن السلام والأمن. كما أن الفقر من الأسباب الكامنة وراء تلك الكراهية وأوجه عدم المساواة والتمييز العنصري. ووجه الاهتمام أيضا إلى التمييز العنصري الذي يمارس ضد السكان الفلسطينيين في الأراضي الخاضعة للاحتلال الإسرائيلي في الجولان العربي السوري ولبنان.

٥٧ - وقال إن دستور موريتانيا يكرس المساواة بين جميع المواطنين دون تمييز وتعاقب قوانينها على أي دعاية تدعو إلى التمييز بين الإثنيات العرقية. ويعرب وفده عن قلقه المتنامي من النقمة المتزايدة على الإسلام بعد الهجمات الإرهابية. وهناك من يخلط بين تلك الأفعال المقيتة والدين الإسلامي ولكن القرآن يدعو إلى التسامح واحترام كرامة الإنسان وينبذ العنف.

٥٨ - وتماشيا مع روح التسامح والتفتح المكرسة في التقاليد الإسلامية، أقام بلده مكتبا لحماية حقوق الإنسان وذلك في إطار ما يبذله من جهود للقضاء على الفقر وهي جهود تنطلق من المفهوم الموحد للتنمية التي تحقق التقدم الاقتصادي والسياسي على نحو متوازن. ومن المهام المنوطة بهذه المؤسسة تعزيز الحوار والتعاون مع المجتمع المدني. ووقعت الحكومة أيضا اتفاقا للتعاون التقني مع مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان وذلك، للمساعدة في وضع خطة عمل وطنية لحماية حقوق الإنسان.

٥٩ - وتقع على المجتمع الدولي مسؤولية كبيرة فيما يتعلق بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل دربان. وإن موريتانيا جاهزة ومستعدة للقيام بما عليها لتخليص العالم من آفة العنصرية.

٦٠ - **السيد زيدان** (لبنان): قال إن العنصرية وتقرير المصير مرتبطان ببعضهما بعضا لأن الحق في تقرير المصير يشمل الحق في التحرر من الاضطهاد بسبب العرق. فإعمال هذا الحق شرط لا بد منه لضمان حقوق الأفراد. وهو أيضا شرط أساسي لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط.

٦١ - فبعد الحرب الأهلية في لبنان، أرست الحكومة نظاما تمثيليا يرمي إلى تشجيع التعددية السياسية وتمكين كل طائفة من أن تقرر مصيرها بصورة حقيقية. غير أنه في مناطق أخرى من الشرق الأوسط، لا تزال صراعات الشعوب على ممارسة حقها بتقرير مصيرها من أخطر وأعوص الصراعات القائمة في العالم. فمن العبث أن يدين المجتمع الدولي الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ويغمض عينيه عن القمع المؤسسي والأعمال الوحشية الجارية حاليا في الأراضي العربية المحتلة. وأملا في تخفيف الحالة، أكدت لجنة حقوق الإنسان من جديد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير باعتباره حقا غير قابل للتصرف يشمل حقهم في إقامة دولة

فلسطينية وأيدت مبادرة السلام العربية التي اعتمدتها قمة بيروت في آذار/مارس ٢٠٠٢.

٦٢ - ورحب تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد الثالث ومتابعة نتائج المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية (A/57/8-E/2002/72) وتقرير المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية (A/57/204). ثم إن هذا التقرير الأخير سلط الأضواء على وجود ما يزيد على ٢٠٠ موقع إلكتروني تدعو إلى الكراهية العنصرية وهو ما يشكل ظاهرة حديثة مثيرة للقلق تعكس اتجاها نحو تغليب ثقافة على أخرى. وشدد على أنه ليس هناك من أفضل من غيره لا لشيء إلا لأنه أكثر تسلحا.

٦٣ - ويرى وفده أن كلمة ''عنصرية'' غالبا ما يستخدمها القادة السياسيون في محاولة لزرع الفرقة لقضاء مآربهم. والمشكلة الرئيسية في الشرق الأوسط إنما تتمثل في احتلال الأراضي: وما العنصرية إلا مظهرا خارجيا لهذا الاحتلال ولكن العنصرية تغذي العدوانية التي تنقلب بدورها إلى خطر قائم.

٦٤ - ولا يجوز لأي جماعة أن تدعي أنها أكثر من عانى من العنصرية لأن هذه الظاهرة موجودة في كل زمان ومكان. ونحن العرب باعتبارنا ساميين تعرضنا لأشكال بديلة لمناهضة السامية وبخاصة في أعقاب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ويعتقد وفده اعتقادا راسخا أن ما تحاول أن تقوم به أي حكومة لاختطاف الدين لقضاء مآربها إنما تمثل وصمة لذلك الدين وأتباعه.

٦٥ - وختم بالقول إن المشكلة الرئيسية التي تواجه الحكومات في مكافحة العنصرية تتمثل في كيفية التصرف مع الأفكار وأنماط التفكير. فاضطهاد الناس لا لشيء إلا لمواصفات جُبلوا عليها إنما يقود دائما إلى انتهاك حق هؤلاء الناس في تقرير مصيرهم.

٦٦ - **السيدة كوبشينا** (بيلاروس): قالت إن التمييز العنصري يجب مكافحته على جميع المستويات وبجميع السُبُل المتاحة سواء عن طريق الحملات الإعلامية أو السياسية أو بتدابير قانونية وأخرى اجتماعية. ويرحب وفدها بالنداء الوارد في برنامج عمل دربان الداعي إلى أن تصدق جميع دول العالم على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بحلول عام ٢٠٠٥ ويحث جميع الدول الأطراف على أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بإعداد التقارير.

٦٧ - ذلك أن نجاح تنفيذ برنامج العمل يتوقف على التزام الحكومات. وقد منعت بيلاروس من ناحيتها في دستورها التمييز العنصري وأنشأت أيضا إطارا تشريعيا لحماية حقوق الأقليات. وينبغي أن تعالج في جميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة مسألة التمييز العنصري باعتبارها تهم عدة قطاعات.

٦٨ - وبالرغم من جميع جهود المجتمع الدولي، فإن التمييز العنصري يظل قائما وهو يتخذ أشكالا جديدة، ولذا، يرحب وفدها بجهود المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية. ويلاحظ وفدها أيضا الزيادة المثيرة للانزعاج في استخدام أشكال جديدة من التكنولوجيا لبث الدعاية العنصرية كالإنترنت، ويدعو جميع الحكومات إلى مكافحة تفشي أي نظرية عنصرية أو تقوم على تفوق أو تفرد عرق دون غيره. وأكدت من جديد النداء الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٥٦ الذي يدعو الدول إلى تثقيف الشباب في مجال حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية لتتسنى مكافحة هذه الإيديولوجيات الخاطئة.

٦٩ - **السيدة لويس** (منظمة العمل الدولية): قالت إن أهمية القضاء على الهياكل والسلوكيات والمواقف العنصرية والتشجيع على الافتخار بالتعدد الثقافي والعرقي والديني للمجتمعات، كانت محل تشديد من قبل منظمة العمل الدولية والمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية تجاوبا في ذلك مع

ما أعلنه الأمين العام من أن مكان العمل هو الجبهة الأولى لمكافحة العنصرية ومتابعة مؤتمر دربان، وتعكف منظمة العمل الدولية على إعداد تقرير شامل عن القضاء على التمييز في العمل والمهن وذلك بغية تعزيز إجراءاتها في هذا المجال. ومن المؤمل أن يكون هذا التقرير دافع إلى حشد الالتزام السياسي ودعم المانحين لأنشطة منظمة العمل الدولية في مجال مكافحة التمييز العنصري في مجال العمل.

٧٠ - وأبلغت اللجنة بأن هناك في الفترة السابقة لإصدار تقرير مجموعة من الأنشطة الجارية أو المعتزم القيام بها من بينها مشاريع تعزيز المساواة وعدم التمييز في تشغيل وتوظيف الداليتس والروما. ولما كانت حماية العمال المهاجرين من أهم مجالات اهتمام إعلان وبرنامج عمل دربان، أدرجت المنظمة هذه المسألة في جدول أعمالها لدورة ٢٠٠٤ للمؤتمر الدولي للعمل بغية تعزيز استجابتها للتحديات التي تطرحها الهجرة الدولية للعمال في هذا الزمن المتجه باتجاه العولمة.

٧١ - وفي الدورة القادمة، ستستعرض لجنة خبراء منظمة العمل الدولية المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات تنفيذ اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن عدم التمييز والمساواة في عدة بلدان. وهذه اللجنة ما فتئت تشدد على أنه من الأهمية بمكان نبذ العنصرية لبناء مجتمعات متعددة الثقافات قوامها الاحترام والتسامح وأن الحاجة إلى تنفيذ هذا المبدأ باتت على أشدها بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وقالت إنها تحث في هذا الصدد على ملازمة اليقظة إزاء أي تزايد في التمييز القائم على الاختلاف في الدين أو الاثني أو العرق.

٧٢ - وتتطلع منظمة العمل الدولية نحو التعاون بقدر أكبر مع منظومة الأمم المتحدة في مجال المساواة وعدم التمييز وهي على قناعة بأن مكافحة التمييز عنصر حيوي لحماية جميع حقوق الإنسان.

٧٣ - **السيد تامير** (إسرائيل): مارس حق الرد فقال إن بعض الوفود اختارت في بياناتها إلى اللجنة طريق العنف والتحريض ووصف الانتحاريين بأنهم استشهاديون. ولم يحدث أبدا أن نُعت شعب بهذه النعوت المشين كما نُعت الإسرائيليون ولم يحصل أبدا وصف شعب بهذه النعوت الشيطانية كما يوصف الإسرائيليون.

٧٤ - بيد أن هذه المواقف لن تضر إسرائيل. فقضية الشرق الأوسط ستُحل عندما يتوقف الفلسطينيون عن هجماتهم الإرهابية. فالكلام الرخيص ووصف المعتدى عليه بأنه المعتدي ووصف ضحايا النازية بأنهم يرتكبون جرائم تماثل ما ارتكبه النازيون إنما من شأنه أن ينال من حقوق الإنسان، لا محالة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.